يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل مجملا غير مفصّـَل . فقولك : ضرب زيد وضرب عمرو وضرب جعفر ونحو ذلك شَرَع سواء وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء (ولا) غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يخصّ بالضرب دون غيره من الأحداث وبالماضي دون غيره من الأبنية . ولو كنت إنما تستفيد الفاعل (من لفظ) ضَرَب لا معناه للزمك إذا قلت : قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما وليس الأمر في هذا كذلك بل دلالة ضرَبَ على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه لا فرق بين جميع ذلك .

فقد علمت أن دلالة المِثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يَحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة وهو استقلاله به وانتسابه إليه وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبيّنُ في باب الفاعل . وكان أبو عليّ يقوّي قول أبي الحسن في نحو قولهم : إني لأمرّ بالرجل مثلك : إن اللام زائدة حتى كأنه قال : إني لأمرّ برجل مثلك لمّـَا لم يكن الرجل هنا مقصودا معيّـِنا على قول الخليل : إنه تراد اللام في المِثل حتى كأنه قال : إني لأمرّ بالرجل المِثل لك أو نحو ذلك قال : لأن الدلالة